Distr.: General
8 August 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثانية والسبعون

جنيف، 17–21 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

الأنشـــطة المضـــطلع بها في تنفيذ برنامج عمل اســـطنبول لصـــالح أقل البلدان نمواً

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

أُعد هذا التقرير عملاً بالفقرتين 153 و156 من برنامج العمل لصـــالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011–2020، المعروف أيضـــاً باســـم برنامج عمل اســـطنبول. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها 227/75، مواصـــلة تنفيذ برنامج عمل اســـطنبول، ودعت الأونكتاد إلى تركيز عمله التحليلي على أقل البلدان نمواً. ويقدم هذا التقرير وصـــفاً للأنشـــطة التي اضـــطلع بها الأونكتاد بين الربع الثاني من عام 2020 والربع الثاني من عام 2022، دعماً لتنفيذ برنامج العمل لصـــالح أقل البلدان نمواً، مع مراعاة التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19). ويعرض التقرير أثر عمل الأونكتاد على التجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً. وتُعرَض الأنشـــطة عبر الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، وهي تحديداً البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والتعاون التقني. ويقدم التقرير قائمة غير حصرية تشمل أمثلة على الكيفية التي تسنى بها للأونكتاد تحقيق نتائج في أقل البلدان نمواً، فضلاً عن الدروس المستفادة وتوصيات سياساتية بشأن سبل المضي قدماً.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- في 17 آذار/مارس 2022، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً برنامج عمل العقد 2022-2031 لصالح أقل البلدان نمواً، المعروف أيضاً باسم برنامج عمل الدوحة[1]. وأقرت الجمعية العامة برنامج عمل الدوحة في 1 نيسان/أبريل 2022[2]. ويدعو البرنامج "جميع البلدان إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات والتدابير الاستثنائية" ويدعو "إلى تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف لمواجهة التحديات التي تؤثر على أقل البلدان نمواً على أساس مفهوم الأمن البشري ولضمان عدم ترك أحد خلف الركب" ويشير إلى أن على الأونكتاد "المساهمة في تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بما في ذلك من خلال مساعدته التقنية"[3].

2- وقد اعتُمِد برنامج عمل الدوحة في السياق الاستثنائي الذي أعقب فترة برنامج عمل اسطنبول. وكان التقدم المحرز بشأن الأهداف بطيئاً طوال هذه الفترة. فقد بدأت الجائحة في أوائل عام 2020، مطلقة العنان لأزمة صحية واقتصادية عالمية قوضت الكثير من التقدم المحرز خلال العقد الماضي في الحد من الفقر وبناء القدرة على الصمود وتحسين الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً. وفي أوائل عام 2022، بدأ التعافي من الجائحة وبدأت الحرب في أوكرانيا. والاتحاد الروسي مصدِّر رئيسي للطاقة؛ وكل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا مصدر رئيسي للزيوت النباتية والبذور الزيتية والقمح والحبوب الأخرى. وقد أدت الحرب إلى نقص هذه الضروريات في أقل البلدان نمواً التي تعتمد على الواردات من البلدين، ولا سيما في أفريقيا[4]. وبشكل أعم، أدت الحرب إلى ارتفاع حاد في الأسعار الدولية للأغذية الأساسية والطاقة. وعلى إثر انكماش الإنتاج أثناء الجائحة، تواجه أقل البلدان نمواً الآن زيادة في أسعار واردات الأغذية والطاقة التي تعتمد عليها، مما يضاعف المخاطر الاجتماعية - الاقتصادية، مثل الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. ويؤكد برنامج عمل الدوحة الحاجة الملحة إلى العمل والاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً للتعجيل بإحراز تقدم في تنفيذ البرامج، والتعافي من الصدمات الأخيرة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل.

3- وفيما يلي الوضع العام لرفع البلدان من قائمة فئة أقل البلدان نمواً:

(أ) منذ وضع قائمة أقل البلدان نمواً في عام 1971، رُفِعت ستة بلدان، هي بوتسوانا (كانون الأول/ديسمبر 1994)، وساموا (كانون الثاني/يناير 2014)، وغينيا الاستوائية (حزيران/يونيه 2017)، وفانواتو (كانون الأول/ديسمبر 2020)، وكابو فيردي (كانون الأول/ديسمبر 2007)، وملديف (كانون الثاني/يناير 2011)؛

(ب) كان من المقرر رفع أنغولا من القائمة في شباط/فبراير 2021؛ غير أن الجائحة أدت إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلية وحددت الجمعية العامة موعد رفعها في شباط/فبراير 2024[5]؛

(ج) أوصت لجنة السياسات الإنمائية برفع توفالو من القائمة في عام 2012 وأوصت برفع كيريباس وميانمار من القائمة في عام 2018. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إرجاء النظر في التوصية المتعلقة بميانمار حتى عام 2024[6]؛

(1) انظر www.un.org/ldc5/doha-programme-of-action.
ملاحظة: تمت زيارة جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في آب/أغسطس 2022.

(2) A/RES/76/258.

(3) المرجع نفسه، الفقرتان 3 و308.

(4) UNCTAD, 2022, The impact on trade and development of the war in Ukraine: UNCTAD rapid assessment، متاح على الرابط التالي: https://unctad.org/webflyer/impact-trade-and-development-war-ukraine.

(5) A/RES/75/259.

(6) E/RES/2021/11.

(د) في كانون الأول/ديسمبر 2018، أيدت الجمعية العامة توصية لجنة السياسات الإنمائية بشأن رفع بوتان وجزر سان تومي وبرينسيبي وسليمان من القائمة، التي كان من المقرر رفعها في عام 2023 (بوتان) وعام 2024 (سان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان)[7]؛

(هـ) في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أيدت الجمعية العامة توصية لجنة السياسات الإنمائية بشأن رفع بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من القائمة، التي كان من المقرر رفعها في عام 2026[8]؛

(و) خلصت لجنة السياسات الإنمائية، في استعراضها الذي أجرته في عام 2021، إلى أن خمسة من أقل البلدان نمواً مؤهلة للرفع من القائمة للمرة الأولى، وهي جزر القمر وجيبوتي وزامبيا والسنغال وكمبوديا؛

(ز) رأت لجنة السياسات الإنمائية، في استعراضاتها في الأعوام 2015 و2018 و2021، أن تيمور – ليشتي مؤهلة للرفع من القائمة، لكنها أرجأت قرارها بشأن تقديم توصية حتى عام 2024[9].

4- ويقدم الأونكتاد المساعدة للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، لتندمج في الاقتصاد العالمي على نحو يعود عليها بالنفع دعماً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. ويساهم الأونكتاد في الاستجابة الفعالة للتحديات ذات الصلة من خلال معالجته المتكاملة للمسائل المتعلقة بالتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة لدعم إنجاز البرامج الإنمائية المتفق عليها دولياً المدرجة في برنامج عمل اسطنبول، وبرنامج عمل الدوحة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ضمن أمور أخرى. وعلى هذا الأساس، يعرض هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في الفترة بين الربع الثاني من عام 2020 والربع الثاني من عام 2022.

ثانياً- البحث والتحليل

5- *"تقرير أقل البلدان نمواً"* هو المنشور الرئيسي للأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً؛ وهو يقدم تحليلاً اجتماعياً واقتصادياً وبيانات عن التحديات الإنمائية وقضايا السياسة العامة في أقل البلدان نمواً. وحلل الأونكتاد، في *"تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: القدرات الإنتاجية للعقد الجديد"*، آثار الجائحة التي تهدد بعكس مسار التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة، وتعميق أوجه عدم المساواة الراسخة، وإلحاق أضرار طويلة الأجل باقتصادات أقل البلدان نمواً. ففي أقل البلدان نمواً التي حققت تقدماً مطرداً في السنوات الأخيرة، استندت هذه التطورات إلى بناء القدرات الإنتاجية وتحويل الموارد نحو أنشطة ذات إنتاجية أعلى. وعلى عكس ذلك، كان التحول الهيكلي في بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً بوتيرة بطيئة إن لم يكن قد انعكس اتجاهه. وفي هذه البلدان، لا تزال مجموعة من الحواجز تعوق استيعاب التكنولوجيات المتقدمة، مثل الفجوات الطويلة الأمد في الهياكل الأساسية ونقص المهارات. ولذلك فإن السياسات الجريئة والمتضافرة لتعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً تظل ضرورية لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات والاضطلاع باستراتيجيات مستدامة للتعافي والتنمية، بدعم من المجتمع الدولي. وينبغي أن تشمل الأولويات استثمارات لسد الثغرات القائمة منذ أمد بعيد في الهياكل الأساسية ودعم إتاحة فرص عمل على نطاق أوسع؛

(7) E/RES/2022/8.

(8) A/RES/76/8.

(9) E/2021/33.

ووضع أطر سياسات تطلُّعيَّة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل الارتقاء بقاعدة المهارات ومواءمتها مع احتياجات السوق؛ واتباع سياسات صناعية وقطاعية جريئة لتعزيز القيمة المضافة المحلية وتعميق الروابط الإنتاجية.

6- وأجرى الأونكتاد، في *"تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد كوفيد - التعلم من 50 عاماً من الخبرة"*، تقييماً لـ 50 عاماً من الخبرة الإنمائية منذ إنشاء فئة أقل البلدان نمواً، وخلص إلى أن النمو في معظم أقل البلدان نمواً كان غير منتظم وأن فجوة الدخل مع البلدان النامية الأخرى لم تُغلَق، ويرجع ذلك إلى أن السياسات المحلية والدولية لم تكن فعالة في معالجة العقبات التي تعترض التحول الهيكلي، والمتمثلة بالتحديد في انخفاض مستوى القدرات الإنتاجية، والتوجه المفرط نحو التصدير، وضيق حيز السياسات، وضعف قدرات الدولة، والقيود التكنولوجية، ومحدودية تنمية تنظيم المشاريع، وعدم كفاية الاستثمار في تكوين رأس المال البشري. وأشار التقرير إلى أن العقد المقبل ينبغي أن يشهد تعديلاً للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية لصالح مبادرات تركز على تنمية القدرات الإنتاجية وتقودها دولة تنموية تركز على تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية.

7- ولكي يزيد الأونكتاد الوعي العام ببحوثه وتحليلاته المتعلقة بالتحديات الإنمائية في أقل البلدان نمواً، نشر في الفترة من نيسان/أبريل 2021 إلى آذار/مارس 2022 سلسلة من الرسوم البيانية الشهرية عن أقل البلدان نمواً سلط فيها الضوء على قضايا مثل الديون الخارجية، والاعتماد على السلع الأساسية، والنمو والأداء التجاري، وتغير المناخ، وأسعار الأغذية، والنمو الديمغرافي، والتعليم، والحصول على الطاقة، والفجوة الرقمية[10]. واعتباراً من منتصف عام 2022، سيصدر الأونكتاد السلسلة على أساس ربع سنوي.

8- ومنشور *"تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا"* هو المنشور الرئيسي للأونكتاد بشأن التحديات الإنمائية وقضايا السياسة العامة التي تواجهها بلدان أفريقيا، بما في ذلك 33 بلداً من أقل البلدان نمواً. وأشار الأونكتاد، في *"تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2020: معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا"*، إلى أن البلدان في أفريقيا ستكون بعد الجائحة بحاجة إلى تكثيف جهود تعبئة الموارد لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتناول التقرير العلاقة بين التدفقات المالية غير المشروعة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في أفريقيا. وتضمن النهج الشامل منظوراً جنسانياً، فضلاً عن وجهات نظر جهات فاعلة مختلفة، من المجتمع المدني إلى الشركات التي تزاول أعمالاً تجارية في أفريقيا. واستناداً إلى المنهجيات المعمول بها لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، قدم التقرير رؤى جديدة للتقديرات القطرية لفواتير الصادرات الخاطئة في القارة، ولا سيما فيما يتعلق بصادرات السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً تناول الدوافع والأسباب الجذرية للتدفقات المالية غير المشروعة.

9- ويهدف الأونكتاد في *"تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2021: جني الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق نمو شامل"*، إلى تزويد الحكومات في أفريقيا والشركاء في التنمية بالمعرفة اللازمة عن الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق نمو شامل وبشأن الحاجة إلى سياسات متكاملة تجعل من منطقة التجارة الحرة منطقةً شاملة للجميع عبر البلدان في أفريقيا وداخلها. ولتحقيق الإمكانات التصديرية لأفريقيا، لا بد من تخفيض الحواجز الجمركية والتدابير غير الجمركية فيما بين البلدان الأفريقية وزيادة القدرات الإنتاجية لتيسير التجارة الإقليمية. وعلى الصعيد الإقليمي، حدد التقرير بناء القدرات الإنتاجية الإقليمية وسلاسل القيمة، مثلاً في تجهيز الأغذية الزراعية وصناعات المركبات، بوصفها محركات محتملة للنمو التحويلي.

(10) انظر https://unctad.org/topic/least-developed-countries/chart-of-the-month.

وقدم تحليلاً للكيفية التي يمكن بها أن تكون المكاسب المتوقعة من فرص التجارة والإنتاج والاستثمار والنمو في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية شاملة، استناداً إلى طائفة من مصادر البيانات لتقييم مختلف أبعاد الشمولية المتصلة بالدخل والاستهلاك؛ والمشاركة الاقتصادية المتساوية. ولتكون فوائد منطقة التجارة الحرة مسخرة بالكامل وشاملة، لا بد من النظر في الأشكال غير الرسمية للتجارة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة عند تصميم وتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والسياسات الوطنية ذات الصلة.

10- وحلل الأونكتاد، في *"تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة"*، اتجاهات الاستثمار وآفاقه بالنسبة لأقل البلدان نمواً في ضوء الأزمة، واقترح مجموعة من الإجراءات التحويلية لتسهيل إعطاء "دفعة كبيرة" للاستثمار في القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي *"تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021: الاستثمار في التعافي المستدام"*، قيّم الأونكتاد أولويات الاستثمار لمرحلة التعافي بعد الجائحة، بما في ذلك فيما يتعلق بالفجوات التي فتحت خلال الجائحة. وفي أقل البلدان نمواً، كانت تنمية القدرات الإنتاجية دليلاً مفيداً في تحديد أولويات الاستثمار والمجالات التي يمكن أن يكون فيها الاستثمار الدولي أكثر فعالية في معالجة هذه الأولويات.

11- واستكمل الأونكتاد تحليله للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً بدراسة لاتجاهات وسياسات الاستثمار منذ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، مبرزاً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً كمجموعة لم تزد منذ عام 2011 إلا زيادة هامشية وأن الجائحة قد أبطأت التقدم نحو تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول[11]. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال مصدراً هاماً للتمويل الخارجي، ويكتسي أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المستدامة والرفع من القائمة في نهاية المطاف. وأُدرجت الإجراءات الموصى بها لحكومات أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين والمستثمرين الدوليين لتحديث تشجيع الاستثمار وتيسيره، وتعزيز تنمية القدرات الإنتاجية، واستهداف الاستثمار ذي الصلة بالأهداف. وتمت مواءمة الإجراءات والتوصيات المقترحة مع إطار سياسات الأونكتاد للاستثمار في التنمية المستدامة وخطة عمله للاستثمار في الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأُدرجت فيها توصيات ذات صلة بأقل البلدان نمواً مأخوذة من عدة طبعات من *"تقرير الاستثمار العالمي"* لتوفير التوجيه في إطار برنامج عمل الدوحة.

12- وفي آذار/مارس 2022، أصدر الأونكتاد طبعة لمرصد سياسات الاستثمار مخصصة لموضوع سياسات الاستثمار في أقل البلدان نمواً؛ وقد أظهرت هذه الطبعة أن أقل البلدان نمواً، بصفة عامة، قد أصلحت بنشاط سياسات الاستثمار المتصلة مثلاً بفتح الاقتصادات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتحسين معاملة المستثمرين وحمايتهم؛ وتسهيل العمليات الاستثمارية[12]. ولكن، على الرغم من هذه الجهود، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً مخيبة للآمال، مما يدل على الحاجة إلى مواصلة تهيئة بيئة سياسة عامة مواتية، وبناء القدرات الإنتاجية، وسد الفجوات في الهياكل الأساسية والمهارات.

13- وفي شباط/فبراير 2021، أصدر الأونكتاد دراسة عن آثار المفاوضات الجارية بشأن مبادرة البيان المشترك المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في إطار منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً[13]. فهناك أكثر من 80 دولة تشارك في المفاوضات، بما في ذلك أربع دول من أقل البلدان نمواً، وركزت الدراسة على آثار النتائج المحتملة على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً[14].

(11) انظر https://unctad.org/webflyer/foreign-direct-investment-ldcs.

(12) انظر https://unctad.org/webflyer/investment-policy-monitor-special-issue-no-7.

(13) انظر https://unctad.org/webflyer/what-stake-developing-countries-trade-negotiations-e-commerce.

(14) بنن، بوركينا فاسو، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار.

14- وفي عام 2022، أصدر الأونكتاد، كجزء من المساهمات في عمليات مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، دراسة عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في أقل البلدان نمواً يحلل فيها الحواجز التي تحول دون استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، فضلاً عن أداء أقل البلدان نمواً في مؤشر الأونكتاد للتجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين، ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لمساعدة أقل البلدان نمواً على اللحاق بالركب فيما يتعلق بالاستعداد الرقمي[15].

15- وفي حزيران/يونيه 2021، نشر الأونكتاد دراسة عن الروابط التجارية والجنسانية في أقل البلدان نمواً قدم فيها لمحة عامة عن التوقعات الاجتماعية – الاقتصادية وأوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين[16]. وكان الهدف من ذلك هو المساعدة على تعزيز قدرة واضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين على دراسة الآثار الجنسانية للتدفقات التجارية والسياسات التجارية ووضع سياسات تجارية مراعية للفوارق بين الجنسين. واستُهِلّت الدراسة أثناء حدث مخصص في الفترة التي سبقت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

16- ويتيح الأونكتاد، من خلال قاعدة بياناته الإحصائية، طائفة واسعة ومتزايدة باستمرار من الإحصاءات المنسقة عالمياً، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في السلع والخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسعار السلع الأساسية، والاقتصاد الإبداعي، والنقل البحري، والسكان، واقتصاد المعلومات، فضلاً عن مؤشرات الاقتصاد الكلي. ويقوم الأونكتاد بتجميع المؤشرات في المجالات ذات الصلة بأقل البلدان نمواً، مثل الموجزات القطرية العامة والمواضيعية؛ وإصدار التقرير السنوي لنبض أهداف التنمية المستدامة حول مواضيع من قبيل التعددية والنمو الإنتاجي والتحول الهيكلي؛ وإصدار نشرات منتظمة عن أسعار السلع الأساسية والتجارة في الخدمات.

17- وفيما يتعلق بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً، أعد الأونكتاد موجزات عن مواطن الضعف في بنغلاديش وميانمار في عام 2021 وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام 2022. ودعماً لرفع أنغولا من القائمة، أعد الأونكتاد موجزاً لمواطن الضعف واستراتيجية للرفع من القائمة بزخم ونشر دراسة عن أثر الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، أعد الأونكتاد، إلى جانب منظمة التجارة العالمية وكيانات أخرى، دراسة عن المنسوجات والملابس في أقل البلدان نمواً في آسيا، درس فيها أثر الرفع من القائمة على الصناعة في خمس دول، بما في ذلك الآثار غير المباشرة على البلدان الأخرى والجهات الفاعلة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ذات الصلة[17].

ثالثاً- بناء توافق الآراء

18- ساعد الأونكتاد، قبل دورته الخامسة عشرة وأثناءها، مجموعة أقل البلدان نمواً في جنيف في صياغة المواقف والمدخلات وتحليل الاقتراحات المتفاوض عليها، وكذلك في التحضير للاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2021 قبل الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد. وتضمن برنامج الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد عدة جلسات بشأن مواضيع ذات صلة بأقل البلدان نمواً، مثل مؤتمر قمة قادة العالم المعنون "مواطن الضعف العالمية: نداء من مكان ضعيف" واجتماعات المائدة المستديرة الوزارية المعنونة "زيادة تمويل التنمية" و"دعم التحول الإنتاجي من أجل زيادة القدرة على الصمود في عالم ما بعد الجائحة".

(15) انظر https://unctad.org/webflyer/e-commerce-and-digital-economy-ldcs-breaking-point-covid-19-times.

(16) انظر https://unctad.org/webflyer/trade-and-gender-linkages-analysis-least-developed-countries.

(17) بنغلاديش، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كمبوديا، ميانمار، نيبال؛ انظر https://unctad.org/webflyer/textiles-and-clothing-asian-graduating-ldcs-challenges-and-options.

19- وشارك الأونكتاد في عمليات مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، فنظم أفرقة رفيعة المستوى وأحداثاً جانبية بشأن مواضيع من قبيل القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والسياسة الصناعية، والرفع من القائمة، وتمويل التنمية؛ وقدم المساعدة التقنية لمندوبي أقل البلدان نمواً طوال المفاوضات[18].

20- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك الأونكتاد وساهم في مداولات جرت في إطار عدة هيئات حكومية دولية ذات صلة، بما فيها لجنة السياسات الإنمائية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بدعم رفع أقل البلدان نمواً من القائمة. وفي عام 2021، ساهم الأونكتاد في حلقة دراسية شبكية لتبادل الأفكار لسفراء وخبراء مجموعة أقل البلدان نمواً بشأن تقييم أولويات أقل البلدان نمواً في أعمال منظمة التجارة العالمية وفي المؤتمر الوزاري الثاني عشر. وشارك الأونكتاد في اجتماعات الفريق العامل المعني بالتنمية في مجموعة العشرين بشأن دعم الاستجابة للجائحة والتعافي منها في البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا، وكذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي موازاة ذلك، أصبح الأونكتاد عضواً غير رسمي في مجموعة الفكر 20، وهي مجموعة من معاهد البحوث التي تقدم المساعدة الفنية لمجموعة العشرين، وتتعاون بشكل خاص مع لجنة أفريقيا، وتنظم حلقات دراسية شبكية، وتعد منشوراً[19].

21- وتضمن المنتدى العالمي السابع للاستثمار، الذي عُقِد في تشرين الأول/أكتوبر 2021، مائدة مستديرة وزارية وتنفيذية تجارية لأقل البلدان نمواً بشأن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التعافي الاقتصادي، بما في ذلك 17 ممثلاً حكومياً رفيع المستوى من أقل البلدان نمواً، مع 11 وزيراً ونائب وزير.

22- ويشارك الأونكتاد بنشاط كعضو في مجلس الإطار المتكامل المعزز، وهو برنامج مشترك بين عدة وكالات وعدة جهات مانحة لتنسيق تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وتنفيذ أنشطة بناء القدرات المؤسسية في أقل البلدان نمواً.

رابعاً- التعاون التقني

23- كما هو مبين في الجدول، أُنفِق ما يقرب من 93,5 مليون دولار في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 31 آذار/مارس 2022 على مشاريع التعاون التقني، واستفادت أقل البلدان نمواً من 46,2 في المائة منها إما من خلال مشاريع قطرية مباشرة أو مشاريع متعددة البلدان تشمل أقل البلدان نمواً.

(18) انظر https://unctad.org/topic/least-developed-countries/ldc5.

(19) انظر https://unctad.org/webflyer/bringing-voice-least-developed-countries-g20-policy-agenda.

نفقات الأونكتاد في مجال التعاون التقني: الحصة المقدرة التي تعود بالنفع على أقل البلدان نمواً

(بآلاف الدولارات)

	2020	*2021*	*الربع الأول، 2022*	*المجموع: 2020–الربع الأول، 2022*
المشاريع الوطنية في أقل البلدان نمواً	8 928	9 870	3 209	22 007
الحصة المقدرة من المشاريع المتعددة البلدان التي تعود بالنفع على أقل البلدان نمواً*	6 727	10 491	3 998	21 216
مجموع النفقات التي تعود بالنفع على أقل البلدان نمواً	15 655	20 361	7 207	43 223
مجموع نفقات الأونكتاد في مجال التعاون التقني	35 039	46 777	11 728	93 544
حصة أقل البلدان نمواً من نفقات الأونكتاد في مجال التعاون التقني (بالنسبة المئوية)	44,7	43,5	61,5	46,2

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: أرقام عام 2022 مؤقتة.

* المجموع المقدَّر للمشاريع الأقاليمية (30 في المائة)، والمشاريع في أفريقيا (60 في المائة)، والمشاريع في آسيا والمحيط الهادئ (20 في المائة)، والمشاريع في المنطقة العربية (5 في المائة)، والمشاريع في أماكن أخرى (0).

24- ويرد موجز لأنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الفروع التالية، مجمعة في خمسة مجالات مواضيعية، هي القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، والتجارة وتيسير التجارة، وتنمية الاستثمار والمشاريع، والقدرة على تحمل الديون، وتعزيز القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية.

25- وعلى الصعيد الوطني، دعم الأونكتاد عملية صياغة الانتقال السلس والرفيع من القائمة باستراتيجيات ذات زخم في أنغولا وبنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من خلال حلقات عمل وطنية وحوار بشأن السياسات مع أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي أوائل عام 2022، أصدر الأونكتاد دراسة لدعم صياغة استراتيجية حكومة بوتان[20].

ألف- القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي

1- تقييم الثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية

26- لتفعيل مفهوم القدرات الإنتاجية في سياق السياسات الإنمائية، وضع الأونكتاد مؤشر القدرات الإنتاجية، الذي يتألف من ثماني فئات تضم 46 مؤشراً يقيس مختلف عناصر القدرات الإنتاجية. وتُصمَّم تقييمات الثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية لمساعدة أقل البلدان نمواً على تطبيق المؤشر على الصعيد الوطني في صياغة سياسات واستراتيجيات لبناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الأونكتاد تقييماً للثغرة الوطنية في القدرات الإنتاجية لزامبيا لدعم رفعها بصورة مستدامة من القائمة ومساعدتها على تحقيق هدفها في أن تصبح بلداً متوسط الدخل بحلول عام 2030. وفي آذار/مارس 2022، تم إطلاق عملية إجراء تقييم للثغرة في القدرات الإنتاجية الوطنية لإثيوبيا في حلقة عمل وطنية على مستوى السياسات حول تعزيز القدرات الإنتاجية.

(20) انظر https://unctad.org/webflyer/towards-smooth-transition-strategy-bhutan.

2- التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي

27- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأونكتاد تنفيذ مشروع حساب التنمية بشأن الاستراتيجيات المتسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أفريقيا، الذي يساعد البلدان المستفيدة على صياغة استراتيجيات شمولية لبناء القدرات الإنتاجية من أجل دفع عجلة التحول الهيكلي والحد من الفقر والنمو الاقتصادي الشامل. وفي الفترة 2020-2022، عقد الأونكتاد حلقة دراسية شبكية وثلاث حلقات عمل وطنية في البلدان المستفيدة[21]. وساهم المشروع في نسختي 2021 و2022 من مؤتمر شبكة أبحاث السياسات الاقتصادية في رواندا. وقدم الأونكتاد أيضاً الدعم إلى البلدان المستفيدة من خلال إعداد ونشر استراتيجيات وطنية لتعزيز القدرات الإنتاجية في رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وستصدر الاستراتيجية الوطنية لبوركينا فاسو في وقت لاحق من عام 2022.

28- وفي إطار مشروع حساب التنمية المتعلق بالسياسات الإنمائية من أجل نمو اقتصادي مستدام في الجنوب الأفريقي، ساعد الأونكتاد في بناء قدرات صانعي السياسات في البلدان المستفيدة، بما فيها ثلاثة من أقل البلدان نمواً، على وضع سياسات للتنويع التدريجي لهيكل الإنتاج والتصدير في الاقتصاد[22]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الأونكتاد عدة دراسات عن مواضيع من قبيل الفرص المتاحة في سلاسل القيمة الإقليمية للتجهيز الزراعي؛ والتكامل الإقليمي من أجل استدامة الكهرباء؛ وسلاسل القيمة الإقليمية ومعدات التعدين الرأسمالية وفرص التحديث؛ وتدويل المتاجر الكبرى في الجنوب الأفريقي.

29- وفي إطار مشروع بعنوان "التكامل فيما بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة: تعزيز التحول الهيكلي في البلدان الشريكة الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق"، موله الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ساعد الأونكتاد البلدان المستفيدة[23] في تحديد الدروس المستفادة في مجال السياسة العامة من التحول الهيكلي في الصين وتكييفها مع السياقات المحلية. وفي الفترة 2021-2022، نشر الأونكتاد عدة دراسات في إطار المشروع وعقد ثماني حلقات دراسية شبكية ومؤتمراً واحداً في جنيف بشأن المواضيع ذات الصلة.

3- تسخير قطاع المغذيات

30- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع الأونكتاد اللمسات الأخيرة على دراسة معنونة "تسخير إمكانات المنتجات المغذية لتنويع الصادرات والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية: تقييم المزايا النسبية والقيود الملزمة"، بما في ذلك دراسات حالات إفرادية لأربعة من أقل البلدان نمواً[24]. وعُرِضت النتائج والاستنتاجات الرئيسية في حلقة نقاش عُقِدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بتنسيق من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وركزت على الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص لإدماج البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

(21) بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا.

(22) جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، ملاوي.

(23) إثيوبيا (أقل البلدان نمواً)؛ إندونيسيا، سري لانكا (غير أقل البلدان نمواً).

(24) إثيوبيا، بوركينا فاسو، بوتان، نيبال.

باء- التجارة وتيسير التجارة

1- منظمة التجارة العالمية وقواعد المنشأ والوصول إلى الأسواق

31- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأونكتاد دعم مجموعة أقل البلدان نمواً في مفاوضات اللجنة المعنية بقواعد المنشأ في إطار منظمة التجارة العالمية. ومن خلال برنامج مشترك مع معهد الجامعة الأوروبية، وهو أحد مراكز الامتياز التابعة للأونكتاد، قدم الأونكتاد دورات تدريبية مخصصة، ونظم حلقات عمل، ونشر سلسلة فيديوهات تعليمية عن قواعد المنشأ. وصاغ الأونكتاد أيضاً نصاً لمجموعة أقل البلدان نمواً، مما أسفر عن جملة إنجازات منها قرار للجنة المعنية بقواعد المنشأ، حسبما ورد في نتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشر[25].

32- ويقدم الأونكتاد خدمات استشارية وحلقات عمل ودورات تدريبية للحكومات وأقل البلدان نمواً بشأن كيفية الامتثال لقواعد المنشأ وغيرها من المتطلبات للاستفادة من الأفضليات التجارية في إطار الترتيبات والاتفاقات التجارية الإقليمية المتاحة للإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثلاً، نشر الأونكتاد كتيب *"دليل بشأن الوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية وقواعد المنشأ لأقل البلدان نمواً"*، ووزعه من خلال سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية التي اشترك في تنظيمها الإطار المتكامل المعزز وحضرها 200 مشارك من 20 بلداً.

2- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

33- ساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً في أفريقيا في سياق المفاوضات التي جرت في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ثلاثة مجالات، هي: تصور ووضع خيارات مختلفة لطرائق التفاوض بشأن التجارة في السلع والخدمات؛ وتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على مختلف الخيارات لتحديد أفضل الخيارات الممكنة، كما هو الحال في تحديد القطاعات ذات الأولوية أو المنتجات الحساسة؛ ووضع اللمسات الأخيرة على صياغة النصوص القانونية ذات الصلة. واستفادت أقل البلدان نمواً في أفريقيا أيضاً من دعم بناء القدرات من خلال مشاركة الأونكتاد في المنتدى التفاوضي، وفرقة العمل القارية والأفرقة العاملة ذات الصلة، وكذلك من خلال تقديم المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في المشاورات الإقليمية وأنشطة التدريب في مجال التجارة في السلع والخدمات على السواء.

34- وقاد الأونكتاد التطوير التقني للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات من أجل آلية الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإزالتها من خلال منصة على الإنترنت. بيد أن الوصول إلى الإنترنت يشكل تحدياً للعديد من التجار الصغار وغير النظاميين عند المعابر الحدودية النائية. ولذلك طلبت الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الدعم من الأونكتاد في وضع حلول خارج الإنترنت. واقتُرح في اجتماع بشأن هذه المسألة عُقِد في كانون الأول/ديسمبر 2020 مفهوم الأونكتاد لخاصية إبلاغ خارج الإنترنت قائمة على نظام الرسائل القصيرة، وطلبت 21 دولة طرفاً في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مشروع تنفيذ تجريبي. وانتهى الأونكتاد من وضع اللمسات الأخيرة على هذه الخاصية في عام 2021 وسيطلق مشاريع تجريبية في عام 2022.

35- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الأونكتاد مع 23 بلداً، من بينها 16 بلداً من أقل البلدان نمواً، على تدريب المسؤولين الحكوميين على التدابير غير الجمركية، وآثارها، وكيفية زيادة الشفافية. وفي أعقاب هذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات، جُمِعت اللوائح التنظيمية المتصلة بالتجارة مع الحكومات و/أو من قِبَلها. ويحلل الأونكتاد اللوائح التنظيمية ويصنف التدابير غير التعريفية والمنتجات المتأثرة.

(25) منظمة التجارة العالمية، 2022، الوثيقة الختامية، WT/MIN(22)/24، جنيف، 22 حزيران/يونيه.

وقد تم جمع أكثر من 800 لائحة تنظيمية وتصنيفها في البلدان المستفيدة. وحتى منتصف عام 2022، أكملت ثمانية من أقل البلدان نمواً هذه العملية؛ ومن المقرر أن تكمل ثماني دول أخرى العملية في عام 2022. والبيانات متاحة للجمهور من خلال قاعدة بيانات نظام الأونكتاد للتحاليل والمعلومات التجارية وبوابة مكتب المساعدة التجارية العالمية المشتركة بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

36- ويقوم الأونكتاد بوضع قاعدة بيانات على الإنترنت بشأن عروض جداول التعريفات الجمركية والإحصاءات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يمكن الوصول إليها في الوقت الحقيقي من خلال واجهة بينية سهلة الاستعمال. وعقد الأونكتاد عرضين توضيحيين لقاعدة البيانات في عام 2021، بالشراكة مع الإطار المتكامل المعزز ومعهد الجامعات الأوروبية.

3- تعزيز القدرة على وضع السياسات المتصلة بالتجارة

37- نفذ الأونكتاد، في إطار مبادرة مشتركة مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية لتطوير منتجات قطنية ثانوية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، مشروعاً ممولاً من الإطار المتكامل المعزز بشأن تطوير المنتجات الثانوية للقطن في توغو وملاوي. وتم الانتهاء من دراسات الجدوى في كلا البلدين بحلول نهاية عام 2021 وتمت المصادقة عليها في حلقات عمل وطنية في أوائل عام 2022. وستثري نتائج الدراسة مرحلة ثانية محتملة من أنشطة بناء القدرات في إطار المبادرة. ويشمل النشاط النهائي للمشروع، الذي سيتم تنفيذه في عام 2022، جمع بيانات إضافية وتقديم المشورة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسات.

38- وينفذ الأونكتاد مشروعاً لبناء القدرات بشأن إدماج البلدان النامية غير الساحلية المعتمدة على السلع الأساسية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية في أربعة بلدان، اثنان منها من أقل البلدان نمواً. ويساعد المشروع المستفيدين في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لتعزيز الاندماج على نحو أفضل في سلاسل القيمة فيما يتعلق بالسلع الزراعية الرئيسية، وهي البن المحمص في إثيوبيا والذرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية[26]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز الأونكتاد دراسات استقصائية في البلدان المستفيدة، استرشدت بها سبعة منشورات، بما في ذلك دراستان متعددتا البلدان. وتم التحقق من صحة تقارير الدراسات الاستقصائية في حلقات عمل وطنية، وأثرت النتائج أنشطة بناء القدرات المصممة لتجهيز التجار والمصدرين لكي يتمكنوا من الاتصال بالمشترين المحتملين. وعُقِدَت حلقة عمل أخيرة للبلدان المستفيدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 لمناقشة نتائج المشروع والآثار المترتبة على السياسات ولتبادل الخبرات.

39- وتهدف استعراضات السياسة العامة لخدمات الأونكتاد إلى تقييم النتائج الاقتصادية والسياسات العامة واللوائح التنظيمية والمؤسسات في قطاع الخدمات، وتحديد الاختناقات، واقتراح حلول عملية مصممة خصيصاً استناداً إلى أحدث المنهجيات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنْجِزَت استعراضات لخمسة بلدان[27]. وبناءً على طلب من أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية لإجراء استعراض للسياسات المتعلقة بالخدمات من أجل دعم تعميق التكامل الإقليمي للخدمات في غرب أفريقيا ومشاركة المنطقة في المفاوضات المتصلة بالخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(26) كان من بين غير أقل البلدان نمواً التي استفادت من السلع الأساسية منغوليا (اللحوم) وأوزبكستان (الفواكه المجففة).

(27) أوغندا، بنغلاديش، رواندا، ليسوتو، نيبال.

4- البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب من أجل التجارة، 2017-2021

40- من خلال البرنامج المشترك مع الاتحاد الأوروبي، دعم الأونكتاد أنغولا منذ عام 2018 في بناء القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية في مجال الدبلوماسية التجارية، والاقتصاد الإبداعي، وتيسير التجارة، والنقل والخدمات اللوجستية، وكذلك من خلال التدريب على ريادة الأعمال ووضع سياسات ريادة الأعمال في مؤسسة إمبريتيك، واستعراض وطني للصادرات الخضراء، واستعراض لسياسات الاستثمار؛

41- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم الأونكتاد أنشطة لتدريب المدربين في مجال تطوير تربية النحل ومراقبة نوعية العسل في مقاطعة هوامبو في أنغولا. وجرت الاستعدادات لمشروع رائد بشأن خدمات الإرشاد مع مجتمعين محليين منتجين للعسل. ودعم الأونكتاد المناقشات المتعلقة بتيسير وضع سياسات عامة للعسل وخطة لرصد المخلفات بغية تمكين أنغولا من الشروع في تصدير العسل والمنتجات ذات الصلة.

42- وأُجرِيَت دراسة عن القيود الملزمة والقيود المحتملة على قطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أنغولا، ونُشِرَ تقرير مقارن بعنوان "تسخير الموارد السمكية لأغراض التنمية الاجتماعية – الاقتصادية: دروس لأنغولا وهايتي". وتُرجِم إلى البرتغالية الدليل التدريبي للأونكتاد بشأن بناء قدرات أقل البلدان نمواً من أجل رفع مستوى صادرات الأسماك وتنويعها لاستخدامه في الدورات التدريبية اللاحقة المتعلقة بالوفاء بالمعايير الدولية لمصائد الأسماك.

43- وأكمل الأونكتاد عقد سلسلة من 14 دورة تدريبية من دورات مؤسسة إمبريتيك في مجال ريادة الأعمال لما مجموعه 354 من رواد الأعمال. واعتمد الأونكتاد أيضاً أربعة مدربين وطنيين من مؤسسة إمبريتيك ومدربَيْن رئيسيَيْن قادريْن على تدريب مزيد من رواد الأعمال والمدربين الوطنيين. وأُبْرِمَت مذكرة تفاهم مع المؤسسة المضيفة في أنغولا وتم توفير التدريب الإداري للمؤسسة للبدء في تنفيذ الأنشطة التدريبية لمؤسسة إمبريتيك على الصعيد الوطني في المقاطعات، مع استمرار المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد.

44- وفي إطار الدعم المستمر لفريق أنغولا للمفاوضات التجارية بشأن السلع والخدمات والسياسات التجارية الإقليمية، قدم الأونكتاد وأصحاب المصلحة تدريباً بشأن قواعد المنشأ. وبالإضافة إلى ذلك، وضع الأونكتاد تقييماً لأثر انضمام أنغولا إلى اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ويسّر إجراء مناقشات واسعة النطاق بين أصحاب المصلحة في هذا الصدد، بغية مساعدة أنغولا على صياغة مواقف تفاوضية مستنيرة.

45- وفيما يتعلق بالاقتصاد الإبداعي، أجرى الأونكتاد عملاً تحليلياً بهدف وضع خريطة كاملة للصناعات الثقافية والإبداعية في أنغولا. وتم تدريب الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في هذه الصناعات من خلال أربع دورات تدريبية على الإنترنت مدتها شهر واحد ركزت على الجوانب التالية من تطوير هذه الصناعات: الحوكمة؛ وريادة الأعمال والصادرات؛ والدبلوماسية الثقافية والعلامات التجارية؛ والسياحة الثقافية.

46- وحتى تاريخه، استفاد 925 1 أنغولياً من التدريب والأنشطة الموجهة نحو السياسات. وكان 49 في المائة من المشاركين من القطاع العام؛ و41 في المائة من القطاع الخاص، و10 في المائة من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وحتى تاريخه، قام البرنامج بتدريب 60 مدرّباً لتقديم دورات وطنية في المستقبل.

47- واعترافاً بآثار العمل في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا، اختارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية البرنامج بوصفه قصة نجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من بين 25 قصة من هذا القبيل على الصعيد العالمي، بما في ذلك أربع في أفريقيا[28].

(28) انظر https://sdgs.un.org/publications/sdg-good-practices-2nd-edition-2022.

5- معايير الاستدامة الطوعية

48- في نيسان/أبريل 2022، أطلقت المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي المنصة القارية بشأن معايير الاستدامة الطوعية بدعم من الأونكتاد وأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة. وصُمِّمت المنصة لتعزيز تطوير وتنفيذ هذه المعايير ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنفيذ. وستيسر المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي التعاون بين الحكومات الوطنية في إطار الاتحاد الأفريقي في إطلاق منصات وطنية بشأن معايير الاستدامة.

6- التجارة والنوع الاجتماعي

49- في عام 2021، عقد الأونكتاد، بالتعاون مع أمانة الإطار المتكامل المعزز، تكراراً لدورته التدريبية الموحدة عبر الإنترنت بشأن التجارة والنوع الاجتماعي، مع وحدة جديدة مكرسة للتجارة والروابط الخاصة بالنوع الاجتماعي في أقل البلدان نمواً. واستفاد من الدورة 163 جهة صاحبة مصلحة من أكثر من 60 بلداً، بما في ذلك 93 جهة صاحبة مصلحة من 25 بلداً من أقل البلدان نمواً. وعقد الأونكتاد أيضاً حلقة عمل لبناء القدرات في جمهورية تنزانيا المتحدة للمساعدة في تعزيز قدرة المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصغار التجار، ولا سيما النساء، على الصمود في التخفيف من آثار الجائحة.

50- وفي أوائل عام 2022، أصدر الأونكتاد تقريراً عن تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية تناول القضايا التالية في البلدان التي أجريت بشأنها دراسات إفرادية[29]: ضمان حصة أكبر للنساء في الوظائف الصناعية ذات الأجور المرتفعة؛ ولماذا يحتاج التحول الهيكلي في البلدان النامية إلى مشاركة المرأة؛ وكيف يمكن للبلدان النامية أن تكفل حصول العاملات على نفس الفرص المتاحة للرجال.

51- وفي إطار مشروع بشأن الاستراتيجيات المتسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، أصدر الأونكتاد دراسة عن تسخير إمكانات النوع الاجتماعي لتنمية القدرات الإنتاجية في رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة لاحظ فيها تركز النساء العاملات في الزراعة والأنشطة المنخفضة الإنتاجية في القطاع غير النظامي، فضلاً عن انخفاض مستوى مشاركتهن في الصناعة التحويلية، والعلم والأنشطة الكثيفة التكنولوجيا، وبحثت كيف يمكن للحكومات أن تتغلب على العقبات الهيكلية وتبني القدرات الإنتاجية للمرأة[30].

52- وفي عام 2021، أطلق الأونكتاد مسار عمل جديداً لتطوير قياس النوع الاجتماعي في التجارة وتقديم توصيات إلى الحكومات بشأن كيفية قياس آثار السياسات التجارية والاتفاقات التجارية على النوع الاجتماعي. وقد وُضِعَت المنهجية ذات الصلة من خلال مشروع مشترك مع المديرية العامة للتجارة التابعة للمفوضية الأوروبية. وتم تجريب نهج القياس المقترحة في جورجيا في عام 2021 مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لحساب مؤشرات النوع الاجتماعي في التجارة؛ وأُطْلِقَت أربعة مشاريع تجريبية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[31].

53- وفي عام 2021، تناول فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية الإطار المفاهيمي للأونكتاد لقياس النوع الاجتماعي في التجارة كمثال وكقضية ذات أولوية في تعميم مراعاة النوع الاجتماعي عبر المجالات الإحصائية. وأصبح الأونكتاد عضواً في الفريق الاستشاري التابع للجنة الإحصائية المعني بتعميم مراعاة النوع الاجتماعي، وهو يشارك في قيادة فريق معني بالتجارة والنوع الاجتماعي والرفاه والشمولية كجزء من تنقيح أدلة الأمم المتحدة للإحصاءات التجارية.

(29) إثيوبيا (أقل البلدان نمواً)؛ إندونيسيا، سري لانكا (غير أقل البلدان نمواً).

(30) انظر https://unctad.org/webflyer/harnessing-gender-potential-productive-capacities-development.

(31) السنغال (أقل البلدان نمواً)؛ زمبابوي، الكاميرون، كينيا (غير أقل البلدان نمواً).

7- العلم والتكنولوجيا والابتكار

54- أصدر الأونكتاد في عام 2020، كجزء من تتويج الأنشطة التي بدأت في عام 2019، استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأوغندا، مقدماً توصيات بشأن أولويات السياسات، وتعزيز المؤسسات، وبناء توافق الآراء، والتنفيذ، والرصد. وفي عام 2022، أصدر الأونكتاد استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لزامبيا؛ واستخدمت حكومة زامبيا التوصيات المنبثقة عن الاستعراض لتحديث سياستها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء من خطة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي مع تشجيع التنمية الشاملة والمستدامة بيئياً.

8- التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية

55- توفر تقييمات الأونكتاد السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية تشخيصاً مفصلاً ومشورة في مجال السياسة العامة للمساعدة في تهيئة بيئة تمكينية وبناء نظم إيكولوجية سليمة للتجارة الإلكترونية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ومن بين التقييمات الـ 29 التي أُجرِيَت حتى تاريخه، كان 24 تقييماً لأقل البلدان نمواً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجرِيت تقييمات لأربعة بلدان[32].

56- وحتى تاريخه، قُدِّم الدعم في تنفيذ التوصيات المقدمة في التقييمات من خلال آلية لدعم التنفيذ أُجْرِيَ بموجبها استعراضان لتقييم الخبرات والتعليقات المتبادلة خلال سلسلة من أحداث إشراك أصحاب المصلحة. وفي الاستعراض الأول في عام 2020، شارك ما مجموعه 13 بلداً، منها 12 بلداً من أقل البلدان نمواً؛ وفي الاستعراض الثاني في عام 2021، شارك 14 بلداً، منها 13 بلداً من أقل البلدان نمواً. وتشمل إجراءات المتابعة حملات التوعية، وتبادل الخبرات، ورسم خرائط للتدخلات فيما بين أقل البلدان نمواً ومع الشركاء الإنمائيين.

57- ومنذ إطلاق مبادرة التجارة الإلكترونية للنساء في عام 2019، شاركت 34 رائدة أعمال رقمية من 11 بلداً من أقل البلدان نمواً في جميع أنحاء أفريقيا وجنوب شرق آسيا في واحدة من دورات التجارة الإلكترونية الثماني الرئيسية للنساء التي عُقِدَت حتى تاريخه. وتُنظَّم الدورات التدريبية الرئيسية بالتعاون مع مناصر شبكة التجارة الإلكترونية للمرأة في كل منطقة، بما في ذلك مناصر واحد من رواندا. وقد أدت هذه الدورات إلى بناء جماعات إقليمية من رائدات الأعمال الرقميات تابعة لشبكة التجارة الإلكترونية للمرأة. وتم إطلاق أول جماعة في عام 2020 في غرب إفريقيا وتوسعت المبادرة إلى أربع مناطق أخرى. وبحلول أوائل عام 2022، انضمت إلى هذه الجماعات أكثر من 120 رائدة أعمال رقمية من 34 بلداً، بما في ذلك 13 بلداً من أقل البلدان نمواً.

9- التجارة الإلكترونية

58- يقدم الأونكتاد الدعم في وضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً. ففي عام 2021، تم الانتهاء من وضع استراتيجية رواندا، وفي عام 2022، يجري وضع استراتيجيتين في بنين وجزر سليمان.

59- وفي أوائل عام 2022، أصدر الأونكتاد تحديثاً لبرنامج التتبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني، الذي يقدم لمحة عامة عن حالة تشريعات التجارة الإلكترونية في أربعة مجالات، هي المعاملات، وحماية المستهلك، والخصوصية وحماية البيانات، والجرائم السيبرانية[33]. ويبين برنامج التتبع

(32) بنن، جمهورية تنزانيا المتحدة، ملاوي، النيجر.

(33) انظر https://unctad.org/topic/ecommerce-and-digital-economy/ecommerce-law-reform/summary-adoption-e-commerce-legislation-worldwide.

أنه على الرغم من زيادة في اعتماد التشريعات على الصعيد العالمي في جميع المجالات الأربعة، فإن أقل البلدان نمواً لا تزال متخلفة عن الركب، ولا سيما في مجالي حماية المستهلك وحماية البيانات اللذين لم يعتمد فيهما تشريعات سوى ما يقل عن نصف عدد أقل البلدان نمواً.

10- تيسير التجارة

60- يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً ويساعدها على بناء قدراتها فيما يتعلق بإصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد المساعدة في مجال تيسير التجارة في 15 بلداً من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك، على وجه الخصوص، المساعدة في إعداد تقييمات الاحتياجات الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، والخدمات الاستشارية بشأن تصنيف الالتزامات والإخطار بها، والمساعدة في التصديق على الاتفاق، والمساعدة في إنشاء وتشغيل اللجان الوطنية لتيسير التجارة، والمساعدة في وضع مقترحات مشاريع لدعم المانحين[34].

61- وقدم الأونكتاد المساعدة في مجال تيسير التجارة إلى المنظمات الإقليمية التي تضم أعضاء من أقل البلدان نمواً[35]. وعمل الأونكتاد أيضاً مع مؤسسات التدريب الإقليمية مثل مركز التدريب على السياسات التجارية في أفريقيا لتوفير بناء القدرات لأقل البلدان نمواً.

62- ومنذ عام 2020، ينفذ الأونكتاد، بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، مشروعاً مشتركاً بشأن النقل والربط التجاري في عصر الجوائح، لمساعدة البلدان النامية على التصدي لتحديات التجارة والنقل الناشئة عن الجائحة. وكأول نتيجة، أصدر الأونكتاد تقريراً عن أثر الجائحة وأوجه التصدي لها[36]. وشملت الأنشطة الأخرى حلقات دراسية شبكية وبناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، في مجال قدرة سلسلة التوريد البحرية على الصمود، مع أدوات وإرشادات مخصصة من المقرر نشرها في عام 2022.

11- النظام الآلي للبيانات الجمركية

63- نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) نظام متكامل لإدارة الجمارك لعمليات التجارة والنقل الدوليين. وبحلول نهاية عام 2021، كان 39 بلداً من أصل 46 بلداً من أقل البلدان نمواً ينفذ نظاماً واحداً على الأقل من نظام أسيكودا ومجموعة من الأدوات لتيسير التجارة، مع قيام سبعة بلدان بتنفيذ النافذة الوحيدة للتجارة المرتكزة على الجمارك القائمة على نظام أسيكودا. وكانت موزامبيق أول بلد من أقل البلدان نمواً ينفذ نظام أسيكودا الذي وُضِع بالتعاون مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض من أجل منح تراخيص لهذه التجارة. وتمول الحكومات المستفيدة معظم المشاريع[37]. واستفادت أقل البلدان نمواً أيضاً من المساعدة المخصصة لمعالجة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وفي أفغانستان، ألغت الحكومة الرسوم الجمركية المفروضة على خمس سلع صحية، وبناءً على ذلك، قام خبراء وطنيون في نظام أسيكودا بتشكيل القواعد الضريبية الجديدة في النظام. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرى تنفيذ تدابير معينة بسهولة من خلال استخدام نظام أسيكودا العالمي، مثل الإعفاءات الضريبية للإمدادات الطبية المستوردة، وتعليق العقوبات على حالات التأخير، وتكييف آلية إدارة المخاطر للمساعدة في التعجيل بالشحنات والحد من عمليات التفتيش.

(34) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوروندي، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، ليبريا، مالي، ميانمار.

(35) الاتحاد الأفريقي، جماعة شرق أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

(36) انظر https://tft.unctad.org/documents/cpvid-19-and-maritime-transport-impact-and-responses/.

(37) تشمل المصادر الأخرى مصرف التنمية الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والعلامة التجارية لشرق أفريقيا.

جيم- الاستثمار وإنشاء المؤسسات

1- سياسات الاستثمار وبناء القدرات

64- بناءً على طلب حكومة توغو، سيُجرى استعراض لسياسة الاستثمار في إطار مشروع من ثلاثة عناصر أُطْلِق في عام 2021 بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المقرر الانتهاء من الاستعراض بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022. وحتى تاريخه، خضع 16 بلداً من أقل البلدان نمواً لاستعراضات لسياسات الاستثمار[38].

65- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، وفر الأونكتاد استعراضات لاتفاقات الاستثمار الدولية لبعض البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي[39].

66- وقُدِّم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي وغيره من أصحاب المصلحة فيما يتعلق ببروتوكول الاستثمار بموجب اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

2- تيسير الأعمال

67- في بوركينا فاسو، أجرى الأونكتاد حواراً على الإنترنت لمناقشة أفضل الممارسات السياساتية والمؤسسية لتعزيز تشجيع الاستثمار وتيسيره في سياق الجائحة. وفي توغو، دعم الأونكتاد تيسير الاستثمار بإدخال تحسينات على بوابة معلومات الاستثمار لتعزيز الشفافية. وفي أوغندا، أضيف إلى بوابة التجارة فضاء مخصص للجائحة لإبلاغ التجار في الوقت الحقيقي بتدابير الطوارئ والتبسيط المتصلة بالتجارة. وأُضيفت فضاءات مشابهة إلى البوابتين في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا.

دال- القدرة على تحمل الدين

68- واصل نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد دعم 21 بلداً من أقل البلدان نمواً في تطبيق برمجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي وفي بناء القدرات من أجل الإدارة الفعالة لديون الحكومات المركزية والديون المضمونة من الحكومات بهدف تحقيق مستويات ديون يمكن تحملها. وتشمل النتائج التي تحققت توفير سجلّات الديون الآنية والموثوقة الضرورية للتحليل السديد للمخاطر ولوضع استراتيجيات لضمان إبقاء الديون في مستويات يمكن تحملها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفاد 81 في المائة من البلدان التي تستعمل نظام إدارة الديون والتحليل المالي وهي من أقل البلدان نمواً بأن لديها قاعدة بيانات شاملة للديون الخارجية الحكومية والمضمونة من الحكومات و69 في المائة من سجلات الديون المحلية الكاملة. وهذه النتائج أدنى قليلاً مما كانت عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وتعزى إلى الاضطرابات المتصلة بالجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، كان 90 في المائة يرسلون تقاريرهم إلى نظام الإبلاغ الخاص بالمدينين في البنك الدولي.

هاء- تعزيز القدرات الوطنية الإحصائية والتحليلية

69- الأونكتاد هو الراعي، ضمن آخرين، للمؤشر 17-11-1 المتعلق بتحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، ولا سيما بهدف مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام 2020. ويدعم الأونكتاد أقل البلدان نمواً في تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية لتصميم برامج وسياسات من أجل التنمية المستدامة والرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، تماشياً مع الفقرة 130-2-ب.

(38) انظر https://unctad.org/topic/investment/investment-policy-reviews.

(39) إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السودان، الصومال، مدغشقر، ملاوي.

70- ويتعاون الأونكتاد منذ عام 2013 مع إدارة الإحصاء التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل وضع أدوات إحصائية لقياس وتحليل التجارة الدولية في الخدمات لمساعدة البلدان الثمانية الأعضاء في الاتحاد، ومنها سبعة من أقل البلدان نمواً، في وضع سياسات للتجارة في الخدمات مصممة خصيصاً لتحقيق أهدافها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية. وحتى أوائل عام 2022، كان الأونكتاد يضع اللمسات الأخيرة في هذا الصدد لتطوير نظام لتكنولوجيا المعلومات من المقرر تركيبه في كل بلد في النصف الثاني من عام 2022.

خامساً- الدروس المستفادة

71- وصل برنامج عمل اسطنبول إلى نهاية مدته وسط الجائحة. وكان من غير المرجح بالفعل أن تتحقق الأهداف قبل الجائحة، كما أن آثار الجائحة لم تؤد إلا إلى تفاقم التحديات الإنمائية في أقل البلدان نمواً، مما أدى إلى اتساع فجوة الإنجاز. وكان العديد من الأهداف طموحاً وربما كان من الصعب تحقيقها في ظل ظروف مواتية، ومع ذلك فإن فجوة الإنجاز زادت سوءاً في أكثر بلدان العالم ضعفاً، مما يعقد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 والمبدأ الأساسي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا السياق، ينطوي برنامج عمل الدوحة على طموح أوسع نطاقاً، إذ يرث الحاجة إلى التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها ومعالجة الحاجة إلى التعافي من الصدمات الأخيرة وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل.

72- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبرز الأثر الكبير للجائحة على أقل البلدان نمواً مواطن ضعفها الهيكلي وحاجتها إلى بناء القدرة على الصمود، استناداً إلى مبادرات محلية وبدعم ملموس وفعلي من المجتمع الدولي. وعلى هذا الأساس، هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود عاجلة من جانب أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين على السواء لتعزيز تنفيذ برنامج عمل الدوحة.

73- ولا يزال الأونكتاد يتلقى طلبات المساعدة التقنية من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك في مجالات الرفع من القائمة، ووضع السياسات التجارية والصناعية، والقدرة الإحصائية، والتكامل مع التجارة الإقليمية والدولية، وبناء القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة والأعمال التجارية، والتجارة الإلكترونية، ضمن مجالات أخرى. ويبين عدد الطلبات تزايد الحاجة في أقل البلدان نمواً إلى المساعدة في أعقاب صدمة الجائحة، إلى جانب الاعتراف بالقيمة الملموسة للدعم الذي يقدمه الأونكتاد في المجالات الأساسية. غير أن قدرة الأونكتاد على تلبية الطلبات محدودة بسبب الموارد المالية المتاحة. وعلى وجه الخصوص، يحتاج الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً إلى تجديد الموارد لكي يتمكن من الاستجابة لمزيد من الطلبات الواردة من أقل البلدان نمواً للحصول على مساعدة تقنية محددة الهدف.

74- وأدت القيود المفروضة على التنقل أثناء الجائحة إلى تعقيد تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد. بيد أن الأونكتاد، إلى جانب البلدان المستفيدة والشركاء الإنمائيين، تكيفوا مع منصات التنفيذ عن بعد والمختلطة، للحفاظ على أفضل تقدم ممكن في الأنشطة والنتائج. وقد لا تحل المنصات الإلكترونية تماماً محل الحاجة إلى الأنشطة الشخصية، ولكنها، كما يتضح من التجارب خلال الجائحة، توفر طريقة تسليم فعالة من حيث الوقت والتكلفة لبعض أنواع أنشطة المساعدة التقنية. ومع تخفيف القيود في فترة ما بعد الجائحة، سيكمل الأونكتاد الأنشطة الشخصية بطرق تقديم عبر الإنترنت لتحسين كفاءة برامج المساعدة التقنية المقدمة في أقل البلدان نمواً ومدى وصولها وشموليتها وأثرها.

75- وثمة درس أوسع نطاقاً يتعلق بالدور الأساسي لدولة تتمتع بموارد كثيرة في الاستجابة للصدمات. ففي مواجهة صدمة بحجم الجائحة، تطلع الناس إلى الدول لقيادة الاستجابات. وفي البلدان التي كانت

فيها الحكومات تملك الإرادة والموارد اللازمة للاستجابة، ساعدتها جهودها على التخفيف من أسوأ آثار الجائحة على السكان الضعفاء والاقتصاد. وفي المستقبل، ينبغي للدول أن تضمن حيازتها للقدرة والموارد اللازمة للاستجابة للصدمات النظمية. وفيما يتعلق بهذا الدور المعزز، تواجه أقل البلدان نمواً فجوات غير متناسبة في رأس المال البشري والتمويل والسياسات والهياكل الأساسية والمؤسسات، مما يؤكد الحاجة إلى زيادة الموارد والمساعدة التقنية من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد، لسد هذه الفجوات.

سادساً- توصيات بشأن السياسة العامة

76- قد يود مجلس التجارة والتنمية النظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) الإعراب عن بالغ القلق إزاء التحديات الإنمائية الإضافية والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المتدهورة في العديد من أقل البلدان نمواً نتيجة لهذه الجائحة؛

(ب) حث المجتمع الدولي على توسيع نطاق الآليات الجديدة للتمويل وتخفيف عبء الديون لتشمل أقل البلدان نمواً، مما يتيح زيادة الحيز المالي للاضطلاع بتعافٍ مستدام من الجائحة؛ وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ؛ والاستثمار في الأولويات الإنمائية الطويلة الأجل؛

(ج) التأكيد في المحافل الدولية على أهمية إحراز تقدم بشأن الأهداف الواردة في برنامج عمل الدوحة إن أريد للمجتمع الدولي أن تُتاح له فرصة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛

(د) دعوة جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تحسين تنفيذ التزاماتها المتعلقة بدعم برنامج عمل الدوحة؛

(هـ) الدعوة إلى تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني للأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، مما سيمكن الأونكتاد من الاستجابة للمستوى المتزايد من طلبات التعاون التقني المقدمة من أقل البلدان نمواً.